International Journal of Educational Psychological Studies – Vol. 3, No. 2, 2018, pp. 334 - 354
e-ISSN 2520-4149 , p-ISSN 2520-4130
Available online at http:// www.refaad.com

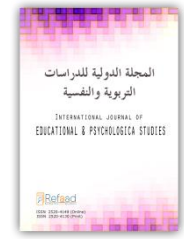

مدى تضمين كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط بالمملكة العربية السعودية لمكونات الاقتصاد المعرفي

هدى بنت سعد بن سلطان الكثيري

محاضرة بقسم المناهج وطرق التدريس– كلية التربية – جامعة الملك سعود
huda-saad@hotmail.com

عبد المحسن بن سيف بن ابراهيم السيف

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم الشرعية المشارك – كلية التربية – جامعة الملك سعود

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مكونات الاقتصاد المعرفي التي يفترض أن يتضمنها كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية، ومعرفة مدى مراعاة محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط لمكونات الاقتصاد المعرفي. ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحثان أداة الدراسة (استمارة تحليل محتوى) وتم استخدامها في تحليل محتوى الكتاب في ضوء (مكونات الاقتصاد المعرفي) بعد التأكد من صدقها وثباتها، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وعولجت البيانات الإحصائية باستخدام التكرارات والنسب المئوية إضافةً إلى معادلة هولستي. وكان من أهم نتائج الدراسة بأن بلغ عدد مكونات الاقتصاد المعرفي الواجب توافرها في محتوى كتاب الفقه للصف الأول المتوسط (٢٢) مكوّن، وقد توزعت هذه المكونات على ثلاثة مجالات رئيسة وهي: مجال النمو المعرفي والعقلي، مجال التقنية والاتصال، المجال الاجتماعي والوطني. وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحثان عددًا من التوصيات كان من أبرزها أن يراعي مؤلفو الكتب الدراسية تضمين مكونات الاقتصاد المعرفي في محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط بالمملكة العربية السعودية، وبخاصة تنمية مهارات البحث والاستقصاء لدى الطالبات، وإكسابهم أخلاقيات الباحث الإسلامي والعناية بتوظيف التقنية بكافة أشكالها في مضمون كتاب الفقه، وإكسابهم مهارات التعلم الذاتي عن طريق استخدامها، مع الإشارة إلى المواقع الإلكترونية الموثوقة.

الكلمات المفتاحية: مكونات، الاقتصاد المعرفي، مقرر الفقه، الصف الأول المتوسط.

المقدمة:

يحتل التعليم أهمية كبيرة في خدمة المجتمع وتطوره، وذلك من خلال إسهام التعليم في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، كما يسهم في الارتقاء بالمجتمع لمواكبة العصر.

ونحن في عصر يتميز بالثورة العلمية والتكنولوجية، عصر الفضاء والإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر والإنترنت والأقمار الصناعية والعولمة، عصر الاقتصاد المعرفي وثورة العلم الذي يتزايد كل يوم (الصافي وقارة ودبور، ٢٠١٠). فالتعليم هو مفتاح العبور لدخول عصر المعرفة، والتوجهات المستقبلية للتعليم على المستوى العالمي والعربي والمحلي تتجه لتطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي. فقد جاء في المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي العربي في العام٢٠٠٣ أن مجتمع المعرفة يمثل رهانًا حضاريًا وتحديًا كبيرًا في الألفية الثالثة التي بدأت بالعولمة، وأن الانخراط الإيجابي في هذا المجتمع يبدأ بالمؤسسات التربوية والتعليمية، من مراحلها الأساسية الدنيا (الهاشمي، العزاوي، ٢٠١٠).

إن مجتمع المعرفة والاقتصاديات المبنية على المعرفة مرحلة نوعية في تاريخ البشرية تجعل من المعرفة مورداً لا ينضب تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه (عبدالسلام، ٢٠٠٨). فقد أشار كلُ من ألفن وهايدي توفلر في كتابهما "الثروة واقتصاد المعرفة" والذي قامت جامعة الملك سعود بترجمته إلى أن صنع الثروة في عصرنا الحاضر يعتمد بالدرجة الأولى على اقتصاد المعرفة بعد أن غابت شمس العصر الصناعي. فعصرنا الحاضر هو عصر قوة العقل ومرونة العمل (كبة، ٢٠٠٨). بالإضافة إلى أن فهم كيفية خلق المعرفة وكيفية نشرها من خلال الجماهير ضروري ليس فقط لفهم النمو وإنما "أيضاً" لفهم الظواهر المتنوعة مثل العولمة والتحول الهيكلي والتحضر (Dasgupta, 2010).

وقد جاء تقرير "التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٣" حول مجتمع المعرفة، وتقرير "المعرفة العربي حول بناء اقتصاد المعرفة نحو تواصل معرفي منتج ٢٠٠٩" ليركزا على الأوضاع الصعبة التي تعيق تطور مجتمع المعرفة في مختلف الأقطار العربية بشكل عام. وسلطا الضوء في هذا السياق على الوضعية الحرجة التي تعيشها العديد من الجامعات. كما ركزا على مختلف الظروف التي تعيق تطور البحث العلمي في الأقطار العربية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).
كما أشار تقرير البنك الدولي عن التعليم (٢٠٠٨) إلى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية (تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٨، موقع جامعة أم القرى).
وإدراكًا من حكومة المملكة العربية السعودية لأهمية التحول نحو اقتصاد المعرفة في التنمية الشاملة والمستدامة، فقد حددت الخطة الخمسية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ في فصلها التاسع عشر مبدأ "التعليم لاقتصاد المعرفة" وخصصت ميزانية تبلغ ٢٧٦ مليار ريال للقطاع التعليمي لتطويره وفق هذا المبدأ (القرني، ٢٠٠٩).

وقد جاء مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم الذي بدأ تنفيذه عام ١٤٢٩هـ ليحدث نقلة نوعية في الارتقاء بالتعليم بالمملكة العربية السعودية ويوفر مناهج تربوية تعليمية متكاملة ومتوازنة ومرنة ومتطورة.
فالأدوار التقليدية التي يؤديها كل من المعلم والمتعلم في العملية التعليمية لم تعد تتناسب وتحديات عصر العولمة ومتطلباته. فالأدوار الجديدة ترتكز على جعل المتعلم محورا للعملية التعليمية. فهو فرد نشط وفعال ومشارك ومبدع، وجعل المعلم مشرفا وموجها لذلك. فإن تطبيق الاقتصاد المعرفي يتطلب إجراء تعديلات جوهرية في محتوى المناهج التربوية وطرق وأساليب تدريسها وأدوار المعلمين وإعدادهم، وتوفير التجهيزات المدرسية المناسبة ودعم وتشجيع البحث العلمي (الحايك، الصغير، ٢٠٠٨).

وأسلوب تحليل المحتوى هو من يكشف عن مواطن الضعف والقوة في المنهاج، ويحدد كيفية التطوير والتحسين، مع توفير المعلومة والخبرة الأحدث والأنسب، وبالتالي إثراء المحتوى بكل ما هو جديد (الخوالدة، وعيد، ٢٠٠٧). ولذلك أجريت العديد من الدراسات التحليلية في ضوء الاقتصاد المعرفي، منها دراسة (حمادنة،٢٠١٠) ودراسة (الجياوي،٢٠٠٩) ودراسة (القراله، ٢٠٠٩).
ولو تتبعنا أصل نشأة اقتصاد المعرفة نجد أن جذوره عميقة في كتاب الله الكريم بحيث نجد في قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُواْ الْأَلْبَابِ (٩). تركيز على جانب المعرفة أو الإدراك (الشمري، الليثي، ٢٠٠٨). فالمعرفة ترتبط ارتباطًا عضويًا بالتعليم والتعلم، وفي ذلك حث الإسلام الناس على التعلم، فكان أول ما نزل من القرآن

الكريم على الرسول محمد "عليه الصلاة والسلام" الآية التي تحث على العلم والقراءة كوسيلة من أهم وسائل المعرفة. قال تعالى في سورة العلق: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) (قيطة، ٢٠١١).

وبما أن مادة الفقه تقوم بدور كبير في تربية النشء، وتكسبه الدقة والنظام والأمانة والخلق الرفيع والمنهجية والوعي السليم والتفكير في كل ما يعمل أو يريد عمله قبل الإقدام عليه (النحلاوي، ١٩٧٩). فهي الترجمة الحقيقية للأحكام الشرعية والعملية للدين الإسلامي، لذلك جاءت فكرة الدراسة الحالية التي تتناول مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقرر الفقه للصف الأول المتوسط.

مشكلة الدراسة:

تأتي فكرة الدراسة الحالية استجابة للحاجة الملحة بضرورة تطوير مقررات العلوم الشرعية بشكل عام ومقرر الفقه بشكل خاص لمواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبة التقدم التكنولوجي والشبكة العالمية الإنترنت في سرعة الحصول على المعرفة والمعلومات، والتركيز على الإبداع والتفكير، واستخدام وسائل متنوعة ومشوقة للتعلم. وذلك لأن المعارف في مناهج وكتب العلوم الشرعية تُعد أم العلوم وموجهها بشكل عام، لذا من المفترض فيها بعد هذا الرصيد من التجارب والتاريخ والمخزون الثقافي أن تقوم بدورها الحضاري والتنموي في تنمية وتقويم شخصية إسلامية تمتلك المعرفة بأنواعها المختلفة وأشكالها المتعددة (القراله، ٢٠٠٩).

وقد أشارت إلى ذلك أهداف وثيقة العلوم الشرعية التابعة لوزارة التربية والتعليم فنصت على ضرورة إكساب المتعلمين مهارات التفكير السليم والتعلم الذاتي والبحث العلمي، وإلى أهمية المرحلة المتوسطة في كونها المرحلة العمرية المهمة والتي يكون فيها النمو العقلي والعمري مناسباً لإكساب المتعلمين مهارات التفكير العلمي المناسب لسنهم، وهو ما يؤكده الهدف الثلاثون من الأهداف العامة لتدريس العلوم الشرعية في المرحلة المتوسطة (وزارة التربية والتعليم، ١٤٢٧، ص٩٦).

ومن خلال شعور الباحثين بأهمية التغيير المجتمعي لبلوغ مجتمعات المعرفة والاقتصاديات المرتبطة بالمعرفة، كما أشارت بذلك دراسة (القراله،٢٠٠٩) ودراسة (القرني،٢٠٠٩). ومن خلال عملهما في مجال التدريس والإشراف، واطلاعهما على مقررات العلوم الشرعية في المرحلة المتوسطة بشكل عام ومقرر الفقه بشكل خاص لاحظا أنها قلما يتم ربطها بما ينمي الإبداع والتفكير العلمي والبحث عن المعرفة. كما أشارت بذلك دراسة (السيف،١٤٢٤) ودراسة (الجندل،١٤٣١).

لذلك يرى الباحثان من الأهمية بمكان القيام ببحث لاستقصاء مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقرر الفقه للصف الأول المتوسط.

حيث إن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

تطرح الدراسة سؤالاً رئيساً: **ما مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية؟**

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

١. ما مكونات الاقتصاد المعرفي الواجب تضمنها في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية من خلال وجهة نظر الخبراء؟
٢. ما درجة تضمين محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول متوسط (بفصليه الأول والثاني) في المملكة العربية السعودية لمكونات الاقتصاد المعرفي؟

أهداف الدراسة:

١. تحديد مكونات الاقتصاد المعرفي الواجب تضمنها في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية من خلال وجهة نظر الخبراء.
٢. التعرف على مدى تضمين محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط (بفصليه الأول والثاني) بالمملكة العربية السعودية لمكونات الاقتصاد المعرفي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الدروس المتضمنة في محتوى كتاب الفقه للصف الأول المتوسط للبنات في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي ١٤٣٣-١٤٣٤هـ. أما عينة الدراسة فهي المجتمع نفسه، أي جميع الدروس المتضمنة في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط للبنات البالغ عددها (٢٠) درساً، موزعة على فصلين دراسيين. ويستثنى من ذلك مقدمة الكتاب والفهارس.

منهج الدراسة:

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم الباحثان أسلوب تحليل المحتوى، الذي هو عبارة عن: "طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال" (العساف، ٢٠١٠، ص١٧٧).

أدوات الدراسة:

بطاقة تحليل محتوى، وقد عرفها العساف بأنها: "الاستمارة التي يصممها الباحث ليفرغ فيها محتوى كل مصدر" (العساف، ٢٠١٠، ص١٧٧).

واعتمد الباحثان في تصميم بطاقة تحليل المحتوى واشتقاق مادتها على عدد من المصادر المتمثلة في الآتي: مراجعة الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالمعرفة ومكونات الاقتصاد المعرفي والاطلاع على مجموعة من أدوات التحليل المستخدمة في تحليل الكتب بشكل عام في ضوء الاقتصاد المعرفي، وكتب العلوم الشرعية بشكل خاص والاستفادة من أراء المحكمين والمختصين التربويين.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تستعرض الدراسة ثلاثة محاور هامة في الإطار النظري ألا وهي: مفهوم الاقتصاد المعرفي، أهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي، بناء المنهج المدرسي في ظل الاقتصاد المعرفي.

في مفهوم الاقتصاد المعرفي أشار كلًا من الهاشمي والعزاوي (٢٠١٠،٢٧): بأنه أطلقت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل: اقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الإلكتروني، وغيرها من المسميات. ويعود السبب في تعدد المسميات إلى حداثة حقل اقتصاد المعرفة كتخصص وبالتالي فإن مفاهيمه الأساسية ومبادئه وتقنياته لا تزال في مرحلة التبلور. وأبرز هذه التعريفات بأنه هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال، وتوظيف البحث العلمي.

إن اقتصاد المعرفة يعتبر الركيزة الأساسية لمجتمع المعرفة، وتعود أهميته للأمور التالية:

- أن المعرفة العلمية، والمعرفة العملية بالذات والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حالياً لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.

- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض كلف الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- إسهام مضامين اقتصاد المعرفة، ومعطياته، وتقنياته المتقدمة في زيادة الإنتاج والدخل القومي. وإنتاج المشروعات، والدخول أو العوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد الذي ترتبط نشاطاتهم بها سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر.
- الإسهام في توليد فرص عمل بالذات في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- إسهام مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبشكل متسارع ومتزايد.
- إسهام مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأسمال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي، وزيادته.
- إسهام مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد.
- أن المعرفة العلمية والعملية بالذات أصبحت مورد اقتصادي هام وعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وبذلك يسهم اقتصاد المعرفة لا في إضافة مورد وعنصر إنتاجي مهم فحسب، بل وإلى التخفيف من قيد الموارد وبالذات الطبيعية منها. ونتيجة لما سبق أصبحت مضامين اقتصاد المعرفة، ومعطياته، وتقنياته المتقدمة، والمجالات التي تولد هذه التقنيات وتستخدمها هي المجالات القائدة لعملية تطور الاقتصاد ونموه (خلف، ٢٠٠٧، ص٢٢).

وقد تناولت بعض الدراسات أهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي، مثل دراسة (الحصان، ٢٠١٠) والتي كانت عبارة عن أنموذج تطويري مقترح لتوجهات بحوث التربية العلمية في كلية التربية في ضوء منظومة مجتمع الاقتصاد المعرفي. وكذلك دراسة (القرني، ٢٠٠٩) والتي بحث فيها عن متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة. وجاءت دراسات أخرى لتتناول أهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي في الأردن، مثل دراسة (مراد، ٢٠٠٨) والتي بحث فيها عن تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي، وكذلك دراسة (موسى، ٢٠٠٦) عن مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين. وبحثت دراسات أخرى عن أهمية إصلاح التعليم لمواكبة عصر الاقتصاد المعرفي، كما في دراسة (Yunus,2001)، وكذلك دراسة (Larue,2000) والتي بحثت عن إيجاد وجهة نظر موحدة عن العمل والحياة والتعلم في عصر الاقتصاد المعرفي. واتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كونها امتداد للدراسات التي اهتمت بالاقتصاد المعرفي في مجال التعليم.

أما ما يتعلق ببناء المنهج المدرسي في ظل الاقتصاد المعرفي فقد أشار الهاشمي والعزاوي (٢٠١٠، ١٦٤) بأنه يتطلب من أجل الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة؛ تطوير المجتمع المحلي بتحقيق مستويات عالية من المعرفة، والكفاءة، والمهارة التكنولوجية، والحاسوبية. وهذا يتطلب تغيير دور المعلم والمتعلم وتطوير طرق وأساليب التعليم، والبيئة الصفية وتجهيزاتها والمناهج والكتب. فلكل نظام تربوي فلسفة ينبثق عنها، ولكل فلسفة تربوية غايات تسعى لتحقيقها. لذلك تناولت العديد من الدراسات تحليل وتقويم الكتب الدراسية في ضوء الاقتصاد المعرفي، مثل دراسة (حمادنة، ٢٠١٠) والتي بحثت عن درجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي لمرحلة التعليم الثانوي في الأردن وتطوير وحدة تعليمية في ضوء تلك المبادئ. وكذلك دراسة (الجياوي، ٢٠٠٩) والتي تناولت درجة تمثيل كتاب الرياضيات للصف السابع الأساسي لمعايير الجودة في ضوء مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن. وأيضاً دراسة (القراله، ٢٠٠٩) والتي كانت بعنوان: مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلتين الأساسية والثانوية. وأخيراً دراسة (الخطيب، الزعبي، ٢٠٠٩) والتي كانت

عبارة عن دراسة تقويمية لمناهج الرياضيات المطورة وفق الاقتصاد المعرفي والمقرر تدريسها لطلبة صفوف المرحلة الأساسية الرابع، والثامن، والعاشر في الأردن. واتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية كونها تناولت تحليل وتقويم الكتب الدراسية في ضوء الاقتصاد المعرفي. وقد تميزت هذه الدراسة بتحليل مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط من خلال تطبيق استبانة تحليل المحتوى، والاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد أدبيات الدراسة وبناء الاستبانة المستخدمة.

أهمية الدراسة:

١. تتناول موضوعاً تهتم به الساحات التربوية والتعليمية والاقتصادية في العالم والوطن العربي والمجتمع المحلي، وهو منظومة اقتصاد ومجتمع المعرفة.
٢. تعد الدراسات التقويمية والتحليلية استجابة حقيقية لتلبية متطلبات التطوير التربوي لتقديم التغذية الراجعة لصانع القرار ولجنة التأليف؛ خاصة في الوقت الذي تقوم فيه وزارة التربية والتعليم بتطوير الكتب والمناهج.
٣. تقديم قائمة بمكونات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توفرها في مقرر الفقه للصف الأول المتوسط بصفة خاصة، ومقررات العلوم الشرعية بصفة عامة، بحيث يمكن الاستفادة منها في مجال تأليف الكتب.
٤. التمهيد لبحوث أخرى تتعلق بالاقتصاد المعرفي وخاصة في مجال العلوم الشرعية.

حدود الدراسة:

تحليل جميع محتويات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط طالبات (كتاب الطالبة وكتاب النشاط) الفصل الدراسي الأول والثاني، وهو من الكتب التي طورتها الوزارة لعام ١٤٣٣-١٤٣٤هـ. وذلك في ضوء مكونات الاقتصاد المعرفي، ويستثنى من ذلك مقدمة الكتاب والفهارس. وقد تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام ١٤٣٣-١٤٣٤ هـ. وتجدر الإشارة هنا بأنه تم متابعة طبعات الكتاب اللاحقة حتى عام ١٤٣٨هـ حيث لم يتغير مضمون الكتاب.

مصطلحات الدراسة:

- **الاقتصاد المعرفي:**

الاقتصاد في اللغة: مأخوذ من "قصد الطريق قصداً بمعنى استقام، والاقتصاد علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع" (مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥، ص ٧٦٦).

ويقصد بالاقتصاد المعرفي: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول المعرفة، والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة. من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي (الشمري، الليثي، ٢٠٠٨).

ويعرَف الاقتصاد المعرفي إجرائياً في هذا البحث: بأنه تنمية القدرة على البحث والاكتشاف والابتكار والتعلم المستمر واكتساب المعرفة وتوظيفها وإنتاجها وتبادلها، وتمكين الفرد من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية، وتعزيز القدرة على إحداث التغيير والتطوير، وتنمية القدرات العقلية والإبداعية دعماً للتفوق والتميز، وتنمية القدرة على الفهم والتفكير والتحليل والاستنباط والربط، وتعزيز القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات العقلانية.

- **مكونات الاقتصاد المعرفي:**

يقصد بمكونات الاقتصاد المعرفي: الأمور الحداثية التي تركز على استثمار الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة. من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة

واستخدام العقل البشري رأسًا للمال وتوظيف البحث العلمي، لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابةً وانسجامًا مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي (القراله، ٢٠٠٩).

وتعرّف مكونات الاقتصاد المعرفي إجرائياً في هذا البحث: هي وحدات التحليل التي استخدمها الباحثان في تحليل محتوى كتاب الفقه للصف الأول المتوسط (طالبات) في ضوء الاقتصاد المعرفي.

- **تحليل المحتوى:**

عرفهKaplan بأنه: التصنيف الكمي لمضمون معين، وذلك في ضوء نظام الفئات، صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون (طعيمه، ١٩٨٧، ص٢١).

ويعرف الباحثان تحليل المحتوى إجرائياً في هذا البحث: بأنه جميع ما يتضمنه مقرر الفقه للصف الأول المتوسط من حقائق ومفاهيم ومبادئ وقيم واتجاهات وأنشطة والتي يتم تحليلها في ضوء مكونات الاقتصاد المعرفي.

- **كتاب الفقه:**

الفقه في اللغة: هو "الفهم والفطنة والعلم، وغلب في علم الشريعة وفي علم أصول الدين وفي القانون" (مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥، ص٧٢٤).

الفقه في الاصطلاح: هو "العلم بالأحكام الشرعية الفرعية العملية من أدلتها التفصيلية" (الأشقر، ٢٠٠٥، ص٢٧١).

ويعرف الباحثان كتب الفقه إجرائيًا: جميع المعارف والمهارات العقلية والحركية المتضمنة في نصوص وفقرات كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط بفصليه الأول والثاني بالمملكة العربية السعودية، والذي تم إخضاعه لعملية التحليل في ضوء مكونات الاقتصاد المعرفي.

- **المرحلة المتوسطة:**

المرحلة المتوسطة مرحلة ثقافية عامة، غايتها تربية الناشئ تربيةً إسلاميةً شاملةً لعقيدته وعقله وجسمه وخلقه، يراعى فيها نموُّه وخصائص الطور الذي يمرُّ به، وهي تشارك غيرها في تحقيق الأهداف العامة من التعليم (وزارة التربية والتعليم، ١٤١٦، ٨٢).

إجراءات الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الدروس المتضمنة في محتوى كتاب الفقه للصف الأول المتوسط للبنات في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي ١٤٣٣-١٤٣٤هـ. أما عينة الدراسة فهي المجتمع نفسه، أي جميع الدروس المتضمنة في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط للبنات البالغ عددها (٢٠) درساً، موزعة على فصلين دراسيين. ويستثنى من ذلك مقدمة الكتاب والفهارس. الفصل الدراسي الأول (١١) وحدة، والفصل الدراسي الثاني (٩) وحدات. وقد بلغ عدد صفحات الكتاب المشمول بالتحليل (٢٩٦) صفحة. وقد استثني من التحليل مقدمة الكتاب والفهارس لأنها لا تدخل ضمن الموضوعات الفعلية المقرر تدريسها. وانطلاقًا من أهداف الدراسة وأسئلتها والمنهج المستخدم فيها، أعدّ الباحثان استمارة تحليل كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في ضوء مكونات الاقتصاد المعرفي. من خلال مراجعة أدب المجال والبحوث السابقة، وتحديد مكونات الاقتصاد المعرفي التي يفترض أن يتضمنها كتاب الفقه للصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية، وتصميم أداة الدراسة وفق ما سبق.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك عن طريق استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية التي يرمز لها اختصاراً بالرمز (spss) وقد استخدم الباحثان الأساليب التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.

- معادلة Holisti: لقياس ثبات وصدق التحليل.

منهج الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة اعتمد الباحثان المنهج الوصفي باستخدام أسلوب (تحليل المحتوى) والذي يكون التحليل فيه "تحليل كمي وكيفي لمضمون معين، وذلك في ضوء نظام للفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محدودة خاصة بهذا المضمون" (طعيمه، ١٩٨٧، ٦٩). فاتبع الباحثان هذا المنهج بهدف تحليل محتوى كتاب الفقه للصف الأول المتوسط في ضوء مكونات الاقتصاد المعرفي والتي ينبغي تضمينها في الكتاب. وللإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحثان بما يلي:

١. بناء الإطار النظري لمحاور الدراسة الرئيسة بمراجعة البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة، والتي أجريت في مجال الاقتصاد المعرفي.
٢. تصميم أداة الدراسة وفق ما سبق.
٣. عرض أداة الدراسة (معايير التحليل) على عينة من المحكمين والذين يمثلون:
   - عينة من أساتذة مناهج وطرق تدريس العلوم الشرعية، وعددهم (٦).
   - عينة من أساتذة مناهج وطرق تدريس بشكل عام، وعددهم (٥).
   - عينة من معلمات العلوم الشرعية وعددهم (٣).
   - عينة من أساتذة في مجال التربية وعددهم (١).
٤. إعداد الأداة بصورتها النهائية في ضوء نتائج التحكيم.
٥. تحليل كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في ضوء الأداة.
٦. التأكد من ثبات التحليل عن طريق تحديد معامل الاتفاق فيما بين التحليل الأول للباحثين والتحليل الثاني الذي قاما به بعد أسبوعين من التحليل الأول.
٧. التأكد من صدق أداة التحليل عن طريق تحديد معامل الاتفاق بين تحليل الباحثين لوحدتين دراسيتين تم اختيارهما بطريقة عشوائية، وبين تحليل الباحثتين المساعدتين لذات الوحدتين.
٨. رصد نتائج التحليل، ثم معالجتها إحصائيًا.
٩. مناقشة النتائج، وتقديم التوصيات.

إجراءات التحليل:

تمت عملية تحليل محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط وفقًا للإجراءات التالية:

أ- **تحديد وحدات التحليل:** تحدد وحدة التحليل في هذه الدراسة في وحدة الفقرة الواردة في محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط، والتي تمثل "وحدة صغيرة ذات معنى، وتحتل مساحة معينة من الصفحة" (طعيمه، ١٩٨٧، ٣٢٤). والتي يمكن أن يطبق عليها فئات التحليل، وذلك لأنها الأنسب لهذه الدراسة الحالية.

ب- **تحديد فئات التحليل:** تحدد فئات التحليل في هذه الدراسة في مكونات الاقتصاد المعرفي الواردة بأداة التحليل وعددها (٢٢) مكوّن.

ج- **ضوابط التحليل:**

لقد التزم الباحثان بالضوابط التالية:

١. أن تتم عملية التحليل وفق ما جاء في التعريف الإجرائي لمكونات الاقتصاد المعرفي.

٢. تحليل كل الموضوعات التي شملها كتاب الفقه (كتاب الطالبة وكتاب النشاط) المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط، ويستبعد من التحليل مقدمة الكتاب وفهارسه.
٣. تخصيص بطاقة تحليل لتسجيل رقم الفقرة أمام مكونات الاقتصاد المعرفي، وذلك لمراعاة الدقة وسلامة رصد نتائج التحليل.

د- قواعد التحليل:

قام الباحثان بعملية تحليل محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط وفق القواعد التالية:

١. قراءة كل موضوع قراءة جيدة، وتقسيمه إلى فقرات، وترقيم الفقرات بشكل تسلسلي لتسهيل تحديد مكونات الاقتصاد المعرفي التي اشتمل عليها الموضوع.
٢. استخراج ما تحويه كل فقرة من مكونات الاقتصاد المعرفي والتي سبق إعدادها، وفقًا للتعريف الإجرائي الذي وضعه الباحثان في الفصل الأول باتخاذه تعريفًا لفئات التحليل.
٣. تفريغ نتائج التحليل في جداول معدّة لهذا الغرض، وقد تم ذلك بإعطاء تكرار لكل مكوّن من مكونات الاقتصاد المعرفي عند ظهورها في المحتوى المحلّل.

خطوات التحليل:

١. اتخذ الباحثان الفقرة الواردة في محتوى الكتاب وحدة التحليل.
٢. قراءة كل فقرة بتأن ودقة، وتحديد مكونات الاقتصاد المعرفي التي تتضمنها.
٣. تسجيل رقم الفقرة أمام مكونات الاقتصاد المعرفي في بطاقة تحليل المحتوى الخاصة بكل درس.
٤. رصد عدد الفقرات المخصصة لكل مكوّن فرعي من مكونات الاقتصاد المعرفي، ثم مجموع الفقرات التي تتضمنها مكونات الاقتصاد المعرفي الرئيسة، وتسجيلها في بطاقة تحليل المحتوى الخاصة بكل درس.
٥. تفريغ بطاقات تحليل محتوى كل درس في استمارة مستقلة، وفق مكونات الاقتصاد المعرفي الرئيسة والفرعية. وقد قام الباحثان بجمع بيانات التحليل للفصل الدراسي الأول وعدد وحداته (١١ وحدة) والفصل الدراسي الثاني وعدد وحداته (٩ وحدات) ببطاقة تفريغ واحده. حيث تبدأ وحدات الفصل الدراسي الأول من (١إلى١١) وتبدأ بعد ذلك وحدات الفصل الدراسي الثاني من (١٢ إلى ٢٠).

جداول التحليل:

قام الباحثان بتصميم جداول لتسجيل نتائج تحليل محتوى كتاب الفقه الذي شمله التحليل، وفقًا لاحتوائه على المجالات التالية: مجال النمو المعرفي والعقلي، مجال التقنية والاتصال، المجال الاجتماعي والوطني.

تطبيق الأداة:

- **عملية التحليل الأولى:** قام الباحثان بعملية التحليل الأولى لكتاب الفقه للصف الأول المتوسط ابتداء من ٢٨-٣-١٤٣٤هـ وحتى ٢٤-٤-١٤٣٤هـ. رصد خلالها كل مجال من مجالات الاقتصاد المعرفي التي وردت في الكتاب، ووضعت علامة تكرارية لكل مهارة.
- **عملية التحليل الثانية:** قام بها الباحثان للتأكد من ثبات التحليل، وذلك بعد أسبوعين من التحليل الأول ابتداء من ١١-٥-١٤٣٤هـ وحتى ٢٩-٥-١٤٣٤هـ. بنفس طريقة التحليل الأول.

صدق التحليل:

قام الباحثان باختيار وحدتين دراسيتين من كتاب الفقه للصف الأول المتوسط بطريقة عشوائية، وذلك للتأكد من صدق التحليل قبل البدء بالتحليل الموسّع للعينة الكبيرة كما ذكر (طعيمه، ١٩٨٧). واختار الباحثان محللتين مساعدتين، الأولى (معلمة علوم شرعية حاصلة على درجة الماجستير تخصص مناهج العلوم الشرعية) والأخرى (حاصلة على درجة الماجستير تخصص مناهج العلوم الشرعية) لتقوما بتحليل الوحدتين الدراسيتين. بعدما تم الاتفاق معهما على طريقة التحليل وقواعده، وتعريفهن بأهداف الدراسة وأسئلتها للتأكد من صدق أداة التحليل ووفق ضوابطه. ولتسجل كل منهما تحليلها بالجداول المعدة لها. واستُخدمت نتائج هذا الجدول لحساب معامل الصدق بين التحليل الأول للباحثين وتحليل المحللتين المساعدتين من خلال معادلة هولستي. وقد تتبين أن معاملات الاتفاق بين تحليل الباحثين وتحليل المحللتين المساعدتين حول مكونات الاقتصاد المعرفي تراوحت ما بين (٠,٠٠) إلى (١,٠٠) بينما بلغ الاتفاق العام لفقرات مكونات الاقتصاد المعرفي (٠,٨٢). وهي نسبة عالية ومقبولة في هذا النوع من الدراسات (أبو علام، ٢٠٠٦، ٤٧٢). مما يسمح باستخدام أداة الدراسة في التحليل، والإجابة عن أسئلة الدراسة وصولًا إلى تحقيق أهدافها.

ثبات التحليل:

وللتأكد من إعطاء تحليل الباحثين الثاني نتائج التحليل الأول ذاتها أو قريبًا منها تمّ تطبيق معامل الثبات حساب معادلة هولستي.

وقد أثبتت نتيجة معامل الثبات بين تحليلي الباحثان الأول والثاني أن معاملات الثبات بين التحليل الأول والتحليل الثاني للباحثين حول مكونات الاقتصاد المعرفي تراوحت ما بين (٠,٧١) إلى (١,٠٠) بينما بلغ الثبات العام لفقرات مكونات الاقتصاد المعرفي (٠,٩٨). وهو عال ويطمئن إلى ثبات التحليل، باعتبار أن هذا المعامل مقبول في مثل هذا النوع من الدراسات (طعيمه، ١٩٨٧، ٢٣٨).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

إجابة على السؤال الأول للدراسة:

ما مكونات الاقتصاد المعرفي الواجب تضمنها في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية من خلال وجهة نظر الخبراء؟

من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والدراسات السابقة والأبحاث والمواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوع الدراسة تمكن الباحثان من إعداد قائمة من المكونات التي يفترض أن يتضمنها كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، وتم عرضها بعد ذلك على مجموعة من المتخصصين في المناهج وطرق التدريس ومعلمات العلوم الشرعية، لمعرفة مدى مناسبتها لتحليل محتوى كتاب الفقه.

جدول (١) قائمة نهائية بمكونات الاقتصاد المعرفي التي يفترض تضمينها في محتوى كتاب الفقه للصف الأول المتوسط

قائمة مكونات الاقتصاد المعرفي		
مجال النمو المعرفي والعقلي	١	طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم المستمر
	٢	إكساب الطالبات مهارات التعلم الذاتي
	٣	توظيف المعرفة وتطبيقها في حياة الطالبات داخل المدرسة وخارجها
	٤	التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية
	٥	إظهار صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان
	٦	حث الطالبات على استخدام مصادر المعرفة المختلفة
	٧	تنمية مهارات البحث والاستقصاء لدى الطالبات
	٨	تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطالبات
	٩	تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطالبات
	١٠	تنمية القدرة على اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى الطالبات
مجال التقنية	١	تشجيع الطالبات على البحث من خلال استخدام التقنية
	٢	إرشاد الطالبات إلى المواقع الإلكترونية المتخصصة في الفقه

	٣	حث الطالبات على إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلّم
	٤	توظيف التقنية في خدمة الإسلام والدفاع عنه
	٥	تنمية مهارات الحوار والاتصال مع المسلمين وغيرهم
	٦	تنمية القدرة على تلخيص الأفكار المسموعة والمعروضة
المجال الاجتماعي والوطني	١	تعزيز الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها
	٢	تشجيع الطالبات على الاقتداء بسيرة النبي عليه الصلاة والسلام
	٣	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلم والعلماء
	٤	الاهتمام بممارسة الأنشطة الجماعية
	٥	تزويد الطالبات بأخلاقيات الباحث الإسلامي
	٦	التأكيد على المشاركة الفاعلة في خدمة الوطن والمجتمع

إجابة السؤال الثاني:

ما درجة تضمين محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية لمكونات الاقتصاد المعرفي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لمعرفة توزيع فقرات كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط على كل مكونات الاقتصاد المعرفي من خلال بطاقة تحليل المحتوى، وسوف يتم في البداية عرض النتائج الخاصة بكيفية توزيع فقرات كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط على مكونات الاقتصاد المعرفي بوجه عام، ثم يتم تناول النتائج الخاصة بكيفية توزيع فقرات كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية للاقتصاد المعرفي والمندرجة تحت كل مجال رئيس على حدة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: توزيع فقرات كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط على المجالات الرئيسة للاقتصاد المعرفي:

حرص الباحثان في هذا الجزء على توضيح توزيع فقرات كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط على المجالات الرئيسة للاقتصاد المعرفي، وذلك على النحو التالي:

جدول (٢) يبين توزيع مكونات الاقتصاد المعرفي في كتاب الفقه للصف الأول متوسط

مجالات الاقتصاد المعرفي	التكرار المتفق عليه	النسبة المئوية
مجال النمو المعرفي والعقلي	1262	59.03
مجال التقنية والاتصال	208	9.73
المجال الاجتماعي والوطني	668	31.24
المجموع الكلي	2138	100.00

يتضح من الجدول (٢) أن عدد الفقرات التي يحويها كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط والتي تتضمن مكونات الاقتصاد المعرفي (٢١٣٨) فقرة.

ويلاحظ أيضاً أنه من الممكن ترتيب المجالات الرئيسة للاقتصاد المعرفي المندرجة في وحدات كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط ترتيبًا تنازليًا من الأكبر إلى الأصغر (حسب مجموع عدد الفقرات التي احتوت هذه المجالات) كما يلي:

١. جاء "مجال النمو المعرفي والعقلي" بوجه عام بالترتيب الأول من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المجال. إذ بلغ مجموع عدد هذه الفقرات (١٢٦٢) فقرة، بنسبة (٥٩,٠٣%) من مجموع عدد الفقرات المتضمنة في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط. ويعزو الباحثان ارتفاع هذه النسبة إلى أنه انعكاس طبيعي لوجهة نظر القائمين على تطوير المناهج وهي التركيز على الجانب المعرفي بشكل أكبر.

٢. جاء "المجال الاجتماعي والوطني" بوجه عام بالترتيب الثاني من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المجال. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٦٦٨) فقرة، بنسبة (٣١,٢٤%) من مجموع عدد الفقرات المتضمنة في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط. وهذا مؤشر على إدراك القائمين على تطوير المناهج لأهمية البعد الاجتماعي والوطني وتضمينه في محتوى الكتاب. إلا إن المأمول أن ترتفع هذه النسبة.

٣. جاء "مجال التقنية والاتصال" بوجه عام بالترتيب الثالث من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المجال. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٢٠٨) فقرة، بنسبة (٩,٧٣) من مجموع عدد الفقرات المتضمنة في كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط. ويعزو الباحثان انخفاض هذه النسبة إلى ضعف فكرة توظيف التقنية الحديثة في خدمة مقررات العلوم الشرعية. وهذا يعني ضعف توفر مكون من مكونات الاقتصاد المعرفي، وهو تضمين التقنية بكافة أشكالها في المقرر، مع أنها وسيلة ناجحة لترسيخ القيم الإسلامية في نفوس الطالبات.

ثانياً: توزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية المندرجة تحت كل مجال رئيس للاقتصاد المعرفي:

حرص الباحثان في هذا الجزء على توضيح توزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية المندرجة تحت كل مجال من المجالات الثلاث الرئيسة للاقتصاد المعرفي السابق الإشارة إليها، وذلك على النحو التالي:

١. **توزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية المندرجة تحت "مجال النمو المعرفي والعقلي":**

سبقت الإشارة عند الإجابة على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة أن هذا المجال "مجال النمو المعرفي والعقلي" يندرج تحته (١٠) مكونات فرعية للاقتصاد المعرفي. وقد قام الباحثان بتوزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على هذه المكونات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

جدول (٣) يبين توزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية المندرجة تحت "مجال النمو المعرفي والعقلي"

م	فقرات مكونات الاقتصاد المعرفي	التكرار المتفق عليه	النسبة المئوية
١	طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم المستمر	6	0.48
٢	إكساب الطالبات مهارات التعلم الذاتي	112	8.87
٣	توظيف المعرفة وتطبيقها في حياة الطالبات داخل المدرسة وخارجها	83	6.58
٤	التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية	73	5.78
٥	إظهار صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان	52	4.12
٦	حث الطالبات على استخدام مصادر المعرفة المختلفة	82	6.50
٧	تنمية مهارات البحث والاستقصاء لدى الطالبات	131	10.38
٨	تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطالبات	424	33.60
٩	تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطالبات	171	13.55
١٠	تنمية القدرة على اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى الطالبات	128	10.14
المجموع الكلي		1262	100.00

يتبين من الجدول (٣) أن النسب المئوية لمجال النمو المعرفي والعقلي تراوحت ما بين (٠,٤٨) إلى (٣٣,٦٠).

ونلاحظ أنه من الممكن ترتيب "مكونات مجال النمو المعرفي والعقلي" في دروس الفقه المقررة على طالبات الصف الأول المتوسط ترتيبًا تنازليًا من الأكبر إلى الأصغر (حسب عدد الفقرات التي احتوت على هذا المجال) كما يلي:

١. جاء المكون رقم (٨) والخاص بـــ "تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطالبات" في الترتيب الأول من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٤٢٤) فقرة بنسبة (٣٣,٦٠%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وهذا يدل على الاهتمام بإكساب الطالبات مهارات التفكير الناقد التي تسهم في تعميق فهم الطالبات للحقائق الشرعية. وهذا يتفق مع أبرز مكونات الاقتصاد المعرفي وهي اكتساب كفايات التفكير العلمي والناقد كما أشار بذلك (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠). ويعزو الباحثان ارتفاع نسبة تضمين مهارات التفكير الناقد في الكتاب إلى ارتباطها بطبيعة مادة الفقه التي تقوم على بيان الحكم الفقهي وتوضيحه.

٢. جاء المكون رقم (٩) والخاص بـــ "تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطالبات" في الترتيب الثاني من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (١٧١) فقرة بنسبة (١٣,٥٥%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وهذا يعني ضرورة الاهتمام أكثر بتنمية مهارات التفكير الإبداعي، حيث أنها من أهم مكونات الاقتصاد المعرفي، وهي تنمية القدرات العقلية والإبداعية دعماً للتفوق والتميز كما أشار بذلك (عامر، ٢٠٠٧).

٣. جاء المكون رقم (٧) والخاص بـ "تنمية مهارات البحث والاستقصاء لدى الطالبات" في الترتيب الثالث من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (١٣١) فقرة بنسبة (١٠,٣٨%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وهذا يعني ضعف اهتمام محتوى الكتاب بتنمية مهارات البحث والاستقصاء. فغالبًا ما يتم تقديم المعلومات للطالبات دون الطلب منهن القيام ببحث واستقصاء لتلك المعلومات؛ مع أن أهم مكونات الاقتصاد المعرفي هو تنمية القدرة على البحث والاكتشاف، والتخلص من سلبية تلقي المعلومات إلى إيجابية المشاركة والبحث والتجريب. كما أشار بذلك كل من (عامر، ٢٠٠٧) و (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠). وتختلف نتيجة الدراسة هنا عن دراسة (القراله، ٢٠٠٩) التي أشارت إلى ارتفاع نسبة فقرات تزويد المتعلمين بمهارات البحث والاستقصاء. ويرى الباحثان أن مقرر الفقه يختلف عن بقية مقررات العلوم الشرعية من حيث أهمية تنمية القدرة على البحث بشكل أوسع، وغرس بذور القدرة على الاجتهاد لدى الطالبات على اعتبار تغيُر الفقه.

٤. جاء المكون رقم (١٠) والخاص بـــ "تنمية القدرة على اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى الطالبات" في الترتيب الرابع من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (١٢٨) فقرة بنسبة (١٠,١٤%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وتختلف هذه النتيجة عن دراسة (الجندل، ١٤٣١) التي أشارت إلى أن تنمية القدرة على حل المشكلات الفقهية تحقق بنسبة ضئيلة.

٥. جاء المكون رقم (٢) والخاص بـــ "إكساب الطالبات مهارات التعلم الذاتي" في الترتيب الخامس من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (١١٢) فقرة بنسبة (٨,٨٧%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وهذا

يعني عدم توافرها في الكتاب بشكل كاف، بالرغم من أن من أهم مكونات الاقتصاد المعرفي تنمية مهارات التعلم الذاتي، وطرق التوصل إلى المعلومات بأشكالها، ومن مصادرها المختلفة. كما أشار بذلك (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠).

٦. جاء المكون رقم (٣) والخاص بـ "توظيف المعرفة وتطبيقها في حياة الطالبات داخل المدرسة وخارجها" في الترتيب السادس من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٨٣) فقرة بنسبة (٦,٥٨%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون في جوانب مختلفة من الكتاب. إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الباحثان قد لاحظا بأن غالبية تلك الأنشطة موجهة للطلاب دون الطالبات. فضلًا عن أن لغة الكتاب بالكامل تخاطب الطالب بصيغة المذكر وليس الطالبة بصيغة المؤنث.

٧. جاء المكون رقم (٦) والخاص بـ "حث الطالبات على استخدام مصادر المعرفة المختلفة" في الترتيب السابع من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٨٢) فقرة بنسبة (٦,٥٠%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وهذا يعني عدم توافرها في الكتاب بشكل كاف، بالرغم من أهمية تنمية القدرة على استخدام مصادر المعرفة المختلفة، فهي من مكونات الاقتصاد المعرفي الأساسية.

٨. جاء المكون رقم (٤) والخاص بـ "التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية" في الترتيب الثامن من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٧٣) فقرة بنسبة (٥,٧٨%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وهذا يعني عدم توافرها في الكتاب بشكل كاف. وتختلف هذه النتيجة عن دراسة (القراله، ٢٠٠٩) التي أشارت إلى أن كتب التربية الإسلامية تستوعب الحداثة في عرضها للموضوعات المختلفة.

٩. جاء المكون رقم (٥) والخاص بـ "إظهار صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان" في الترتيب التاسع من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٥٢) فقرة بنسبة (٤،١٢%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وتجدر الإشارة هنا أن الباحثان لاحظا في الدرس الأول في الفصل الأول من خلال الحديث عن فائدة الفقه، أنه لم ترد الإشارة إلى أن من فوائد الفقه الإسلامي هي مراعاة تغير الزمان والمكان وتطورات العصر التي قد تؤدي إلى تبدل بعض الفتاوى الفقهية نتيجة لذلك.

١٠. جاء المكون رقم (١) والخاص بـ "طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم المستمر" في الترتيب العاشر من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع عدد الفقرات (٦) فقرات بنسبة (٠,٤٨%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مجال النمو المعرفي والعقلي بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، والبالغ عددها (١٢٦٢) فقرة. وهذا يعني عدم توافره في الكتاب بشكل كاف، مع أن أهم ركائز الاقتصاد المعرفي تنمية القدرة على التعلم المستمر واكتساب المعرفة وتوظيفها وإنتاجها وتبادلها، كما أشار إلى ذلك (عامر، ٢٠٠٧). ومن المعلوم أن تراثنا الإسلامي مليء بالأقوال المأثورة التي تدعو إلى استمرارية التعلم. لذلك يرى الباحثان أن إدخال هذه الأقوال في المحتوى يوصل الرسالة إلى الطالبة بأهمية استمرارية التعلم.

٢. توزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية المندرجة تحت "مجال التقنية والاتصال":

سبقت الإشارة عند الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة أن هذا المجال الرئيس "مجال التقنية والاتصال" يندرج تحته عدد (٦) مكونات فرعية للاقتصاد المعرفي. وقد قام الباحثان بتوزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على هذه المكونات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

جدول (٤) يبين توزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية المندرجة تحت "مجال التقنية والاتصال":

م	فقرات مكونات الاقتصاد المعرفي	التكرار المتفق عليه	النسبة المئوية
١	تشجيع الطالبات على البحث من خلال استخدام التقنية	7	3.37
٢	إرشاد الطالبات إلى المواقع الإلكترونية المتخصصة في الفقه	1	0.48
٣	حث الطالبات على إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلّم	0	0.00
٤	توظيف التقنية في خدمة الإسلام والدفاع عنه	0	0.00
٥	تنمية مهارات الحوار والاتصال مع المسلمين وغيرهم	116	55.77
٦	تنمية القدرة على تلخيص الأفكار المسموعة والمعروضة	84	40.38
المجموع الكلي		208	100.00

يتبين من الجدول (٤) أن النسب المئوية لمجال التقنية والاتصال تراوحت ما بين (صفر) إلى (٥٥,٧٧).

ونلاحظ أنه من الممكن ترتيب "مكونات مجال التقنية والاتصال" في دروس الفقه المقررة على طالبات الصف الأول المتوسط ترتيبًا تنازليًا من الأكبر إلى الأصغر (حسب عدد الفقرات التي احتوت على هذه المكونات) كما يلي:

١. جاء المكون رقم (٥) والخاص بـ "تنمية مهارات الحوار والاتصال مع المسلمين وغيرهم" في الترتيب الأول من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (١١٦) فقرة بنسبة (٥٥,٧٧%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات مجال التقنية والاتصال بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٢٠٨) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون في جوانب مختلفة من الكتاب. فالمعرفة تأخذ مصداقية أكبر بالتواصل مع الآخرين لنشر ثقافة مجتمع التعلم فكرًا وتطبيقًا، كما أشار إلى ذلك (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠). ويشير الباحثان إلى أن غالبية الفقرات في الكتاب تتناول الحوار بين المسلمين فقط.

٢. جاء المكون رقم (٦) والخاص بـ "تنمية القدرة على تلخيص الأفكار المسموعة والمعروضة" في الترتيب الثاني من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٨٤) فقرة بنسبة (٤٠,٣٨%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات مجال التقنية والاتصال بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٢٠٨) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون في جوانب مختلفة من الكتاب. ومثال ورود ذلك ما جاء في الكتاب الفصل الثاني (ص ٧٥): أشارك في الحوار مع معلمي حول الحكمة من مشروعية صلاة الجمعة، وأكتب خلاصة ذلك.

٣. جاء المكون رقم (١) والخاص بـ "تشجيع الطالبات على البحث من خلال استخدام التقنية" في الترتيب الثالث من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٧) فقرات بنسبة (٣,٣٧%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات مجال التقنية والاتصال بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٢٠٨) فقرة. وهذا يعني عدم توافره في الكتاب بشكل كاف. مع أن من أهم مكونات الاقتصاد المعرفي التعلم عن طريق الحاسوب وشبكة الانترنت، كما أشار إلى ذلك (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠). ويعزو الباحثان انخفاض النسبة هنا إلى عدم إدراك أهمية إشراك التقنية بفاعلية في محتوى الفقه.

٤. جاء المكون رقم (٢) والخاص بـ "إرشاد الطالبات إلى المواقع الإلكترونية المتخصصة في الفقه" في الترتيب الرابع من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (فقرة واحدة) بنسبة (٠,٤٨%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات مجال التقنية والاتصال بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٢٠٨) فقرة. وهذا يعني عدم توافره في الكتاب أبداً إلا في فقرة واحدة. وردت في كتاب النشاط الفصل الثاني (ص٣٦): ارجع إلى أحد كتب خطب الجمعة أو أحد مواقع الإنترنت، واختر خطبة تناسبك، وقم بإلقائها على زملائك. ثم تمت الإشارة إلى الموقع في هامش الصفحة: موقع المنبر على العنوان (www.almenbar.com). وتتفق نتيجة الدراسة هنا مع دراسة (الجندل، ١٤٣١) التي أشارت إلى عدم وجود فقرات تدل على البحث في مصادر المعلومات المنتمية للموضوع. وكذلك تتفق مع دراسة (القراله، ٢٠٠٩) التي أشارت إلى أن كتب التربية الإسلامية المطورة لا ترشد المتعلم إلى المواقع الإلكترونية التي يمكن الاستفادة منها بالشكل المناسب والكافي.

٥. لم توجد أي فقرة من فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط تحتوي على المكون رقم (٣) والخاص بـ "حث الطالبات على اتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلم" وبالتالي كانت نسبتها (٠,٠٠%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات مجال التقنية والاتصال بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٢٠٨) فقرة. وهذا يعني عدم توافر هذا المكون في الكتاب بشكل مطلق. فلا يوجد أي تفعيل لدور التقنيات الحديثة وتوظيفها في عملية التعلم. مع أن من أهم مكونات الاقتصاد المعرفي اكتساب مهارات استخدام الحاسوب. كما أشار إلى ذلك (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠).

٦. لم توجد أي فقرة من فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط تحتوي على المكون رقم (٤) والخاص بـ "توظيف التقنية في خدمة الإسلام والدفاع عنه" وبالتالي كانت نسبتها (٠,٠٠%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات مجال التقنية والاتصال بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٢٠٨) فقرة. وهذا يعني عدم توافر هذا المكون في الكتاب بشكل مطلق. ويرى الباحثان أنه من الضروري جداً تضمين الكتاب بعض الفقرات التي تغرس في الطالبات قيمة خدمة الإسلام والدفاع عنه عن طريق استخدام التقنية.

٣. توزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية المندرجة تحت "المجال الاجتماعي والوطني":

سبقت الإشارة عند الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة أن هذا المجال الرئيس "المجال الاجتماعي والوطني" يندرج تحته عدد (٦) مكونات فرعية للاقتصاد المعرفي. وقد قام الباحثان بتوزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على هذه المكونات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

جدول (٥) يبين توزيع فقرات كتاب الفقه للصف الأول المتوسط على المكونات الفرعية المندرجة تحت "المجال الاجتماعي والوطني":

م	فقرات مكونات الاقتصاد المعرفي	التكرار المتفق عليه	النسبة المئوية
١	تعزيز الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها	27	4.04
٢	تشجيع الطالبات على الاقتداء بسيرة النبي عليه الصلاة والسلام	183	27.40
٣	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلم والعلماء	77	11.53
٤	الاهتمام بممارسة الأنشطة الجماعية	285	42.66
٥	تزويد الطالبات بأخلاقيات الباحث الإسلامي	6	0.90

٦	التأكيد على المشاركة الفاعلة في خدمة الوطن والمجتمع	90	13.47
المجموع الكلي		668	100.00

يتبين من الجدول (٥) أن النسب المئوية للمجال الاجتماعي والوطني تراوحت ما بين (٠,٩) إلى (٤٢,٦٦).

ونلاحظ أنه من الممكن ترتيب "مكونات المجال الاجتماعي والوطني" في دروس الفقه المقررة على طالبات الصف الأول المتوسط ترتيبًا تنازليًا من الأكبر إلى الأصغر (حسب عدد الفقرات التي احتوت على هذه المكونات) كما يلي:

١. جاء المكون رقم (٤) والخاص بـ "الاهتمام بممارسة الأنشطة الجماعية" في الترتيب الأول من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٢٨٥) فقرة بنسبة (٤٢,٦٦%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات المجال الاجتماعي والوطني بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٦٦٨) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون في جوانب مختلفة من الكتاب. ويعزو الباحثان ارتفاع هذه النسبة إلى طبيعة مادة الفقه التي تحتوي على الكثير من الأنشطة والمسائل الفقهية التي تتطلب العمل الجماعي.

٢. جاء المكون رقم (٢) والخاص بـ "تشجيع الطالبات على الاقتداء بسيرة النبي عليه الصلاة والسلام" في الترتيب الثاني من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (١٨٣) فقرة بنسبة (٢٧,٤٠%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات المجال الاجتماعي والوطني بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٦٦٨) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون في جوانب مختلفة من الكتاب. ومثال ورود ذلك في الكتاب ما جاء في الفصل الثاني (ص ٨٥): السنة أن تصلى صلاة العيدين في المصلى؛ لفعل النبي عليه الصلاة والسلام، ولو صليت في المسجد فلا بأس.

٣. جاء المكون رقم (٦) والخاص بـ "التأكيد على المشاركة الفاعلة في خدمة الوطن والمجتمع" في الترتيب الثالث من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٩٠) فقرة بنسبة (١٣,٤٧%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات المجال الاجتماعي والوطني بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٦٦٨) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون في جوانب مختلفة من الكتاب. ومثال ورود ذلك في كتاب النشاط الفصل الأول (ص ٣٥): بالتعاون مع زملائي: أقوم باختيار شريط أو مطوية عن منزلة الصلاة وفضلها والحث عليها، ثم نهديها لمن ينتفع بها.

٤. جاء المكون رقم (٣) والخاص بـ "تنمية الاتجاهات الايجابية نحو العلم والعلماء" في الترتيب الرابع من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٧٧) فقرة بنسبة (١١,٥٣%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات المجال الاجتماعي والوطني بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٦٦٨) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون في جوانب مختلفة من الكتاب.

٥. جاء المكون رقم (١) والخاص بـ "تعزيز الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها" في الترتيب الخامس من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٢٧) فقرة بنسبة (٤,٠٤%) من مجموع عدد الفقرات التي احتوت على مكونات المجال الاجتماعي والوطني بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٦٦٨) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون بنسبة ضئيلة في محتوى الكتاب. ويرى الباحثان أنه من المهم تعزيز الانتماء للأمة الإسلامية من خلال مثلاً ذكر أسماء بعض هذه الدول وربطها بمضمون الكتاب.

٦. جاء المكون رقم (٥) والخاص بـ "تزويد الطالبات بأخلاقيات الباحث الإسلامي" في الترتيب السادس من حيث عدد الفقرات التي احتوت على هذا المكون. إذ بلغ مجموع هذه الفقرات (٦) فقرات بنسبة (٠,٩٠%) من مجموع عدد الفقرات

التي احتوت على مكونات المجال الاجتماعي والوطني بوجه عام في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط والبالغ عددها (٦٦٨) فقرة. وهذا يعني توافر هذا المكون بنسبة ضئيلة في محتوى الكتاب. ويعزو الباحثان انخفاض هذه النسبة إلى أنه لم يتم الوضع في الحسبان إكساب الطالبات أخلاقيات الباحث الإسلامي، والتي منها الموضوعية والأمانة وتبليغ العلم والأخذ من العلماء الثقات.

جدول (٦) يبين تكرارات ونسبة تضمين كل مجال من مجالات الاقتصاد المعرفي في كتاب الفقه للصف الأول متوسط

المجال	م	فقرات مكونات الاقتصاد المعرفي	التكرار المتفق عليه	النسبة المئوية
مجال النمو المعرفي والعقلي	١	طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم المستمر	6	0.28
	٢	إكساب الطالبات مهارات التعلم الذاتي	112	5.24
	٣	توظيف المعرفة وتطبيقها في حياة الطالبات داخل المدرسة وخارجها	83	3.88
	٤	التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية	73	3.41
	٥	إظهار صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان	52	2.43
	٦	حث الطالبات على استخدام مصادر المعرفة المختلفة	82	3.84
	٧	تنمية مهارات البحث والاستقصاء لدى الطالبات	131	6.13
	٨	تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطالبات	424	19.83
	٩	تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطالبات	171	8.00
	١٠	تنمية القدرة على اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى الطالبات	128	5.99
مجال التقنية والاتصال	١١	تشجيع الطالبات على البحث من خلال استخدام التقنية	7	0.33
	١٢	إرشاد الطالبات إلى المواقع الإلكترونية المتخصصة في الفقه	1	0.05
	١٣	حث الطالبات على إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلّم	0	0.00
	١٤	توظيف التقنية في خدمة الإسلام والدفاع عنه	0	0.00
	١٥	تنمية مهارات الحوار والاتصال مع المسلمين وغيرهم	116	5.43
	١٦	تنمية القدرة على تلخيص الأفكار المسموعة والمعروضة	84	3.93
المجال الاجتماعي والوطني	١٧	تعزيز الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها	27	1.26
	١٨	تشجيع الطالبات على الاقتداء بسيرة النبي عليه الصلاة والسلام	183	8.56
	١٩	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلم والعلماء	77	3.60
	٢٠	الاهتمام بممارسة الأنشطة الجماعية	285	13.33
	٢١	تزويد الطالبات بأخلاقيات الباحث الإسلامي	6	0.28
	٢٢	التأكيد على المشاركة الفاعلة في خدمة الوطن والمجتمع	90	4.21
		المجموع الكلي	2138	100.00

التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت هنا نتائج الدراسة الحالية يُوصى بما يلي:

١. أن يراعي مؤلفو الكتب الدراسية تضمين مكونات الاقتصاد المعرفي في محتوى كتاب الفقه المقرر على طالبات الصف الأول المتوسط بالمملكة العربية السعودية. وبخاصة المكونات التي لم يتضمنها محتوى الكتاب "حث الطالبات على اتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلم" و "توظيف التقنية في خدمة الإسلام والدفاع عنه".

٢. إقامة ورش تدريبية لمعلمات العلوم الشرعية عن تنمية مهارات البحث والاستقصاء والتعلم المستمر، خاصة عن طريق استخدام التقنية، والرجوع إلى المواقع الإلكترونية الموثوقة.

٣. العناية بتوظيف التقنية بكافة أشكالها في مضمون كتاب الفقه، وذلك لترسيخ القيم المتضمنة في المقرر في نفوس الطالبات وشعورهم بارتباط المحتوى بالواقع عندما يتم ربطه بالتقنية التي هي قريبة منهم.

٤. ربط محتوى كتاب الفقه للصف الأول المتوسط بواقع الحياة ومستجدات العصر وكيفية مسايرته وفق حدود الشريعة الإسلامية.

٥. العناية بمكونات الاقتصاد المعرفي في مقررات العلوم الشرعية بما يتناسب مع المرحلة الدراسية والعمرية للطالبات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. القرآن الكريم.

٢. الأشقر، عمر (٢٠٠٥). نحو ثقافة إسلامية أصيلة. عمان: دار النفائس.

٣. أبو علام، رجاء محمود (١٤١٤). علم النفس التربوي. الكويت: دار القلم.

٤. توفلر، ألفن وهايدي، توفلر (٢٠٠٧).الثروة واقتصاد المعرفة (ترجمة محمد كبة). المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.

٥. الجندل، أمل عبد الله (١٤٣١). دراسة تحليلية لمحتوى كتاب الفقه للصف الأول المتوسط للبنات في ضوء مهارات التفكير الناقد. رسالة ماجستير، قسم المناهج،كلية التربية، جامعة الملك سعود.

٦. الجياوي، نضال فضل (٢٠٠٩). درجة تمثيل كتاب الرياضيات للصف السابع الأساسي لمعايير الجودة في ضوء مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

٧. حمادنة، محمد محمود ساري (٢٠١٠). درجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي لمرحلة التعليم الثانوي في الأردن وتطوير وحدة تعليمية في ضوء تلك المبادئ. رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية.

٨. الحايك، صادق والصغير، علي (٢٠٠٨). وجهة نظر طلبة التربية الرياضية في أدوارهم المستقبلية الجديدة كما تطرحها المناهج القائمة على الاقتصاد المعرفي في عصر العولمة. كلية التربية الرياضية، الجامعة الأردنية.

٩. الحصان، أماني محمد(٢٠١٠). أنموذج تطويري مقترح لتوجهات بحوث التربية العلمية في كلية التربية في ضوء منظومة مجتمع الاقتصاد المعرفي. قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

١٠. خلف، فليح حسن (٢٠٠٧). اقتصاد المعرفة. الأردن: عالم الكتب الحديث.

١١. الخطيب، محمود والزعبي، علي(٢٠٠٩). دراسة تقويمية لمناهج الرياضيات المطورة وفق الاقتصاد المعرفي والمقرر تدريسها لطلبة صفوف المرحلة الأساسية الرابع، والثامن، والعاشر في الأردن. مجلة كلية التربية. جامعة عين شمس. العدد الثالث والثلاثون.

١٢. الخوالدة، ناصر أحمد وعيد، يحيى إسماعيل (٢٠٠٧). تحليل المحتوى في مناهج التربية الإسلامية وكتبها. الأردن: دار وائل.

١٣. السيف، عبد المحسن بن سيف(١٤٢٤). تحليل محتوى الحديث والثقافة الإسلامية لطلاب الصف الثالث الثانوي في ضوء أهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ندوة المناهج– الأسس والمنطلقات– كلية التربية، جامعة الملك سعود.

١٤. الشمري، هاشم والليثي، ناديا (٢٠٠٨). الاقتصاد المعرفي. عمان: دار الصفاء.

١٥. الصافي، عبد الحكيم وقاره، سليم (٢٠١٠). تعليم الأطفال في عصر الاقتصاد المعرفي. عمان: دار الثقافة.

١٦. طعيمة، رشدي (١٩٨٧). تحليل المحتوي في العلوم الإنسانية. القاهرة: دار الفكر.

١٧. عامر، ممدوح عبدالهادي (٢٠٠٧). فاعلية الوسائل المتعددة باستخدام الحاسب الآلي في تدريس بعض الأنشطة المقترحة في الاقتصاد المعرفي للطلاب/المعلمين بكليات التربية. كلية التربية جامعة حلوان.
١٨. عبد السلام، مصطفى عبد السلام (٢٠٠٨). المناهج الدراسية وإعداد الإنسان العربي لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة ومواجهة تحديات عصر العولمة. كلية التربية النوعية بالمنصورة، المؤتمر السنوي الثالث: مصر.
١٩. العساف، صالح حمد (٢٠١٠). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: دار الزهراء.
٢٠. قيطة، نهلة عبد القادر إبراهيم (٢٠١١). دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
٢١. القراله، باسل مبارك زعل(٢٠٠٩). مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلتين الأساسية والثانوية–دراسة تحليلية. رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية
٢٢. القرني، علي بن حسن يعن الله(٢٠٠٩). متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.
٢٣. مجمع اللغة العربية (١٤٠٥). المعجم الوسيط (الجزء الثاني). الطبعة الثالثة.
٢٤. مراد، عودة سليمان(٢٠٠٨). تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي. جامعة البلقاء التطبيقية. الأردن.
٢٥. موسى، سليمان ذياب(٢٠٠٦). مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين. الجامعة الأردنية.
٢٦. النحلاوي، عبد الرحمن (١٩٧٩). أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع. دمشق: دار الفكر.
٢٧. الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائزة (٢٠١٠). المنهج والاقتصاد المعرفي. عمان: دار الميسرة.
٢٨. وزارة التربية والتعليم (١٤١٦). وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
٢٩. وزارة التربية والتعليم، مركز التطوير التربوي(١٤٢٧). وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] Dasgupta, Kunal (March 2010) . LEARNING AND GROWTH IN A KNOWLEDGE ECONOMY. OF PRINCETON UNIVERSITY.
[2] Yunus, Aida Suraya Muhammad (2001), Education Reforms in Malaysia, Eric Agcession No. Ed 464406.
[3] Larue, Bruce Mallory (2000). Toward a unified view of working, living, and learning in the knowledge economy. Implication of the new learning imperative for higher Education organization and knowledge workers dissertation, abstracts international.A60-09, p 3246.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩). تقرير" **المعرفة العربي حول بناء اقتصاد المعرفة نحو تواصل معرفي منتج** ". تم استرجاعه بتاريخ ١٢–٣–١٤٣٣هـ. على هذا الرابط:
http://www.uniceg.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=178:2009&catid=2:2009-05-21-09-23-02&Itemid=16
٢. تقرير البنك الدولي لعام (٢٠٠٨). جامعة أم القرى. **من أجل مستقبل أفضل للجيل القادم تحولات تربوية ملحة نحو اقتصاد المعرفة** (٢٠٠٩).بقلم محمد الجهني. تم استرجاعه بتاريخ ١٧–٣–١٤٣٣هـ
على هذا الرابط: http://uqu.edu.sa/page/ar/5463

International Journal of Educational Psychological Studies – Vol. 3, No. 2, 2018, pp. 334 - 354
e-ISSN 2520-4149 , p-ISSN 2520-4130
Available online at http:// www.refaad.com

The Extent of Inclusion the Book of Jurisprudence for the Students of the First Grade Intermediate in Saudi Arabia for the Components of the Knowledge Economy

Huda Saad ALkatheri

Lecturer of Curriculum and instruction - College of education - King Saud University
huda-saad@hotmail.com

Abdulmohsen Saif AL-Saif

Associate professor of Curriculum and instruction -College of education - King Saud University

Abstract:

This study aimed at: recognizing components of knowledge economy that should be included in the Jurisprudence course for girls in the first year intermediate in Saudi Arabia and knowing to what extent the course took into account these components. To achieve the aims of the study, the researchers developed the study tool; components of knowledge economy. They used this tool to analyze content of the book after testing validity of the tool. They used the descriptive analytical approach. Statistical data was treated using repetitions, percentages, and Holsti's equation.The most important results of the study are: Number of components knowledge economy that should be included in the Jurisprudence course for girls in the first year intermediate in Saudi Arabia is 22. These components were distributed on three main domains: knowledge and mental development, technology and communication, and the social, national domain. In the light of these results the researchers offered a number of recommendations. The most important ones are: Curriculum developers should take into account including components of knowledge economy in the Jurisprudence course for girls in the first year intermediate in Saudi Arabia, especially research and inquiry skills, and ethics of Islamic research. Using technology (in all its forms) in the Jurisprudence course and teaching them the skills of self-learning using these technologies with reference to trusted web sites.

Keywords: components, knowledge economy, the Jurisprudence course, the first year intermediate